**الأستاذ المسؤول عن المقياس : الأستاذة بن عيسى خيرة**

**مقياس : الفلسفة السياسية / مادة اختيارية .**

**المستوى السنة الثالثة : LMD s5**

**المحاضرة الأولى :مدخل + الفلسفة السياسية عند اليونان /أفلاطون نموذجا .**

مدخل إلى الفلسفة السياسية :

إنّ الطّرح السّياسيّ هو طرح قديم ، ويمكن القول أنّ بداية الحاجة إلى تنظّيم القبيلة أو العشيرة ووضع نظم ومبادئ العيش بغرض تنظيم الحياة الاجتماعية هو في الأصل بداية التّفكير السّياسيّ ، لكن لا يمكن بالمقابل القول أنّ هذا الفكر كان موجودا عند الإنسان القديم بالفهم المعاصر للسّياسة ، وحتى الدّولة باعتبارها أحد العناصر الأساسية في السّياسة لم تكن موجودة بنفس المستوى والخصائص الّتي هي عليها اليوم .

ومنه يمكن القول أنّ التّفكير في التّنظيم الاجتماعيّ وتنصيب قائد أو زعيم يقود جماعة ما ، ووضع قوانين داخل تلك الجماعة هو بوادر التّفكير السّياسيّ .

وفي تاريخ البشريّة نماذج كثيرة عن محاولات وضع تنظيم سياسيّ أو اجتماعيّ وقوانين أشهرها في الحضارات الشّرقيّة القديمة مع تشريعات حمورابي ، والّتي هي بمثابة أول تنظيم سياسيّ حسب بعض الدّراسات .

1/ الفلسفة السّياسيّة : Philosophie politique أصل كلمة سياسة : Politique مشتقّ من الأصل اليونانيّ POLIS وتعني دولة المدنيّة .

إن الفلسفة السياسية هي محاولة لصيانة نظريّات وتصوّرات حول الدولة مبادئ السلطة ، وذلك من خلال البحث في مفهوم الدّولة ونظام الحكم وقيم العدالة والحرّيّة والمساواة وتبحث كذلك في القانون والدّستور وغيرها ، ومن ثمّ يحاول أصحابها صياغة نظريات فلسفية غايتها تقديم نموذج عن الدولة الكاملة أو القانون العادل .

كما تهتم الفلسفة السياسية بالبحث في المفاهيم السياسية التي هي من صناعة علم السياسة وتقوم بعملية التحليل والنقد لهذه النظم السياسية عبر تاريخ البشرية ، ومنه فإن من ضمن مهام الفلسفة السياسية دراسة علم السياسة في حد ذاته .

أما علم السياسة فهو علم حديث يهتم بدراسة الظاهرة السياسية في حد ذاتها وتحليلها ودراستها ، ومن ثمة فهو يدرس الواقع السياسي بين الدول ، قانون الدول ، علاقة الحاكم بالمحكوم ، طبيعة القانون ونجاعته ، عيوبه ...إلخ ، فخصائص علم السياسة إذا هي وصف الظاهرة السياسية كما هي في الواقع وتحليلها ، فهو لا يتصور دولة جديدة ولا ينظر لمفهوم القانون والدولة وقيمها ومبادئها كالعدالة والمساوات والأخلاق وغيرها ، بل يعمل على وضع قوانين لتنظيم الحكم السياسي .

هذا وقد تحتوي الفلسفة السياسية علم السياسة فتقوم بجميع المهمات التي ذكرناها ، لكن لا يمكن لعالم السياسة أن يخوض في مسائل الفلسفة السياسية ، ولا يمكنه كذلك أن يقوم بمهمة التنظير والتفكير في نظام حكم متكامل ، لأنه يتجه نحو الواقع السياسي أكثر من التصورات السياسية التي تكون أقرب إلى المثالية منها إلى الواقع ، كجمهورية أفلاطون مثلا .

الفلسفة السياسية عبر التاريخ :

لا تخلو أي حقبة تاريخية من تاريخ الفلسفة كلها من الفلسفة السياسية من اليونان إلى يومنا هذا ، دون إهمال بوادر التفكير السياسي في الحضارات الشرقية القديمة ، والسبب المباشر في اهتمام الشعوب بهذا الجانب هو الرغبة في تحقيق تنظيم سياسي وبث قيم العدالة والمساواة والحرية وغيرها .

أما ثراء الفلسفة بالنظريات السياسية فهو يعود بالدرجة الأولى إلى أهمية الدولة بالنسبة للفرد والجماعة ، لذلك تتصدر مسألة السياسة المواضيع الفلسفية التي يهتم بها الفيلسوف في كل زمان ، خاصة وأنها ترتبط بمبحث القيم الذي هو من أهم مباحث الفلسفة .

كما تَعْرف الحياة السياسية حركة دائمة في داخل الدولة الواحدة ومع الدول الأخرى ، وهي حركة لها آثارها على مجلات كثيرة : الاجتماعية والفكرية والاقتصادية وغيرها وتاريخ البشرية السياسي دليل واضح على ذلك ، ومن المعلوم أن الذي يحرك الفكر دائما هو الأوضاع التي يعيشها الفرد داخل الجماعة ، لذلك لا تدخلوا فلسفة من الاهتمام بهذا الجانب السياسي .

تجدر الإشارة هنا إلى أن غاية الفلسفة السياسية هي في النهاية التنظير للدولة المثالية والنظام السياسي الأمثل والقانون الأعدل ، وهذا ما جعل كل نظرية سابقة هي محل نقد نظرية لاحقه ، فكان الفكر الفلسفي النقدي دافعا في ثراء التفكير الفلسفي السياسي وتنوع نظرياته واستمراره كذلك .

انطلاقا مما سبق سنحاول أن نعرج على الفلسفة السياسية عبر تاريخها مع الإشارة إلى أهم نماذج كل مرحلة من خلال أهمها وأكثرها تأثيرا في تاريخ الفكر ، ومنه يمكن الكلام عن:

1/ الفلسفة السياسية عند اليونان : أفلاطون نموذجا.

2 / الفلسفة السياسية في العصور الوسطى :

أ- عند الغرب المسيحي "القديس أوغسطين نموجا .

ب- عند المسلمين : الفارابي نموذجا .

3/ الفلسفة السياسية الغربية الحديثة: نيكولو ماكيافيلي وتوماس هوبز نموذجان

الفلسفة السياسية في اليونان :

لعل أشهر نماذج الفلسفة السياسية في اليونان هم سقراط وأفلاطون و بدون متنازع أرسطو ، وكذلك الفكر السياسي عند الرواقية ، ونحن هنا سنحاول أن نتكلم عن إحدى النماذج المهمة ، وهو أفلاطون باعتباره أكثر أثرا من غيره حتى من أرسطو ، هذا الأخير الذي كانت أفكاره السياسية كنتيجة في بعض جوانبها لفلسفة أفلاطون .

تتمحور فلسفة أفلاطون السياسية حول نظريته في الدولة ويمكن أن ندرس فكره السياسي من خلال محاورته المشهورة " القانون " ، وكذلك محاورة "الجمهورية " خاصة.

يجب إن نشير بداية إلى وضع اليونان السياسي الذي كانت تعيشه في زمن أفلاطون وقبله ، والذي ساهم في صياغة النظريات السياسية حول الدولة ليس عند أفلاطون فقط ، بل وكذلك عند أرسطو دون أن ننسى مفاهيم الدولة والعدالة والقانون وغيرها التي أثارها سقراط قبلهما .

لقد كانت اليونان مقسمة إلى دويلات صغيرة ، وكان لكل واحدة منهما قانونها الخاص ونظامها ، وساد فيها التقسيم الطبقي بحيث تحولت فيها الملكية الجماعية للأرض إلى الملكية الفردية فبرزت طبقة ارستقراطية غنية ، وطبقة أخرى كادحة فقيرة وقد كان هذا سائدا في اليونان منذ القرن السادس قبل الميلاد .

حاول الحكيم السياسي صولون وضع تعديل سياسي فألغى نظام الرق ، تطور الوضع السياسي في اليونان فظهر ما يسمى بالأحزاب السياسية . انتهت بصراع بينها لأجل الحكم ، فكانت الغلبة لمؤسس الديمقراطية اليونانية بزيستراتوس عام 715 ق.م وبعد هذا لم يبقي الحكم في يد الطبقة الأرستقراطية ، بل انتقل إلى المواطنين الأحرار وأصبح قائما على الانتخاب .

توطد الحكم الديمقراطي في اليونان وبرزت طبقة التجار والصناع والملاحين ، تزامنت هذه المرحلة مع فئة المعلمين (السفسطائيين/ القرن 5ق م) ، الذين طرحوا مسألة القانون وجعلوه نسبيا متغيرا حسب طبيعة الشعوب وزمانهم ، فهو ليس قانونا إلهيا ، وبذلك فتحوا باب الجدل وأثاروا الشك والنقد حول الأفكار المتوارثة التي كان اليونان يقدسونها، فأفضى ذلك إلى حرب فردية في التعبير عن أفكارهم وآرائهم وأصبح مفهوم العدالة والقانون والمساواة والحكم كلها مفاهيم موْضِع جدل ونقاش في اليونان .

تطور هذا الوضع في اليونان التي عرفت اضطرابات سياسية وحروب أهلية واشتدت المنافسة على الحكم بين حزب الأقلية الغنية الأولجارشية ، وحزب الأغلبية الذي يضم بعض النبلاء والتجار والحرفيين ، في هذا الوضع أعدم سقراط الذي أعلن عن رأيه صريحا وبرز أفلاطون بمحاورته السياسية ليؤسس للدولة الفاضلة .(ملاحظة : هذه فقط لمحة موجزة وسريعة على هذه المرحلة ).

مفهوم العدالة عند أفلاطون :

يقوم مفهوم العدالة عند أفلاطون على أساس مبدأ مشترك بين الدولة والفرد ، إذ لابد من تحقيق المنفعة العامة والخير الذي يعود على الفرد والدولة على حد السواء . والعدالة تتحقق إلى جانب ذلك إذا كان الحاكم فيلسوفا باعتباره يتميز بالحكمة والقدرة على الإدارة والتدبير .

إن العدالة عند أفلاطون توجد فقط في الدولة العادلة التي يسكنها الناس العادلون ، فهؤلاء هم وحدهم الذين يطبقون العدالة لذاتها وللمنفعة العامة والمشتركة ، فلا تكون هناك أنانية ولا نزعات فردية ولا منافسة من أجل البقاء في الحكم أو تولي الحكم ، بل تتحقق العدالة في ظل النظام العادل تحت إدارة الحاكم الفيلسوف ، ومن هذا المنطلق قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات .

\*الطبقة الأولى : هي طبقة الحكام معدنها ذهب ، مهمتهم الحكم وهؤلاء هم أصحاب المعرفة والحكمة الذين يمكنهم تطبيق العدالة داخل الدولة ، بفضلهم يسود النظام وتتحقق المنفعة والخير العام ، و لهذه الطبقة بعض الصلاحيات التي قد تنافى في بعض جوانبها مع مفهوم الحكمة : كالكذب لكنه فيما يعتبره أفلاطون سلوك نبيل لأنه يهدف إلى الصالح العام وهو ما يسمى عند أفلاطون بالأكذوبة النبيلة.

إن الأكذوبة النبيلة مفهوم يضعه أفلاطون يسمح من خلاله للفيلسوف / الحاكم أن يمارس الكذب على الرعية إذا احتاج إلى ذلك من أجل المصلحة العامة .

تغدوا هذه الأكذوبة ذات أهمية بالغة في كونها تحقق الوحدة والاستمرار السليم للدولة ، ولأنها كذلك ؛ أي لأنها ذات أهداف سامية : فهي نبيلة لا تنطبق عليها تصوراتنا حول الكذب .

وقد كان منطلق أفلاطون في ذلك هو إقناع الناس بالأسطورة و ليس بالمنطق أو بالعقل ، فانطلق من الأسطورة القديمة التي تقسم الناس إلى معادن ومنه برر لهم الانقسام الطبقي في المجتمع من الحكام إلى الجنود إلى الخدم والعبيد ، على أساس أن الطبيعة هي التي فرضت هذا التمايز بين البشر .

\*الطبقة الثانية : معدنها الفضة ، يمثلون الجنود / الحراس، مهمتهم الدفاع والحفاظ عن المدينة ، فهم حماة المدينة يملكون استعدادا حربيا ، وهؤلاء يرى أفلاطون أنه يجب فصلهم عن البقية وتعهُدُهم بالتربية البدنية والآداب والفنون كالحساب والهندسة والفلك والموسيقى .

\* الطبقة الثالثة : معدنهم الحديد ، وهم طبقة الخدم والعبيد ، المنتجون في الدولة ، تتميز هذه الطبقة بحق الملكية وحق الزواج .

إن هذا التقسيم الذي وضعه أفلاطون قائم على تصور طبقي للمجتمع وفي هذا لم يختلف عن طبيعة المجتمع اليوناني الذي كان يسود فيه النظام الطبقي .

يتصور أفلاطون أنه بهذا التقسيم تسود العدالة وتقوم الدولة الحقيقية ، فعندما يكون المجتمع مقسما وفق هذه الطبقات وتلتزم كل طبقة بمهامها وتحترم مكانتها ومكانة غيرها من الطبقات الأخرى ، بحيث يقوم كل واحد بالمهام المنوطة به ، فالقتال للجنود والزراعة للخدم والتدبير للحكام ، ومن ثمة تنشا السلطة التي من خلالها تتمثل الدولة العادلة ( الجمهورية) ، يقول أفلاطون : " إذا اقتصرت كل من الطوائف الثلاث : الصناع والمحاربين والحكام على مجالها الخاص وتولت كل منها العمل الذي يلائمها في الدولة فهذا عكس ما قلناه الآن ( يقصد الظلم ) ، أي العدل وهو ما يجعل الدولة عادلة " ( جمهورية أفلاطون ص 307 ) .

إن تقسيم الطبقات هذا أفضى بأفلاطون إلى القول بأن أي اختلال في تناسق الطبقات فيما بينها وفي وظائفها يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة ، فإذا كانت السيادة للقوة العاقلة (طبقة الحكام) وكانت القوة الشجاعة (طبقة الجنود)في خدمة القوة العاقلة ، والتزمت القوة الشهوانية (طبقة الخدم و العبيد) بمهامها وائتمرت بأوامر القوة العاقلة : تحققت الدولة العادلة .

إن هذا التصور في مقابلة طبقات الدولة بقوى النفس يستمده أفلاطون من نظريه في النفس ، باعتبار أن هذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاث قوى : القوة العاقلة ، القوة الشجاعة ، والقوة الشهوانية ، والنفس لا تؤدي وظيفتها على أحسن وجه إلا إذا كان هناك توافق بين هذه القوى الثلاث ، فكذلك الدولة لا تؤدي وظائفها على أحسن وجه إلا إذا كان هناك تناسق بين الطبقات الثلاث .

نظرية الحاكم الفيلسوف :

يبني أفلاطون دولته الفاضلة على بعض المبادئ الفلسفية التي قال بها سقراط من قبله وعلى رأسها فكرة " الفضيلة هي المعرفة " إذ استنتج أفلاطون أن الفضلاء هم أصحاب المعرفة ، ومن يملك المعرفة هو الحكيم الفيلسوف ، ومنه هؤلاء هم الذين يجب أن يحكموا الدولة.

إن الحاكم الفيلسوف يتميز بصفات عقلية تؤهله لأن يقود شؤون الأمة ، وهو لا يرتبط بقانون أو دستور يحكمه ، فلا ضرورة لوضع قانون يضبط منهج الحاكم " المثال الأعلى " ، لأن غايته سامية ، فهو لا يحكم من أجل المال أو الجاه أو النفوذ بل غايتهم المصلحة العامة (الحكم لذاته) ، ولتأكيد هذا الموقف يشير أفلاطون إلى أنواع أنظمة الحكم غير الناجعة ، ويبين طبيعة سلوك حكامها الذي لا يتوافق مع مبادئ وأخلاق الحكيم الفيلسوف ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أنظمة الحكم عند أفلاطون :

يتطرق أفلاطون في الجمهورية إلى الكلام عن أنظمة الحكم ، أي أشكال الأنظمة في مقابل نظام الدولة الفاضلة الذي يرسمه ويبين طبقات المجتمع فيه ومهام كل طبقة ...كما بينا سابقا ، وغرضه من ذلك ليس التعريف بهذه الأنظمة بقدر ما هو تميز لنظام المدينة الفاضلة عن هذه الأنظمة .

يقسم هذه الأنظمة إلى أربعة أنواع : التيمقراطية ، الأوليجارشية ، الديموقراطية ، الديكتاتورية ، وهو يعرفها كما يلي :

\* النظام التيمقراطي :

هو نظام عسكري يحدث عندما يستأثر الحكام بالحكم ، وينشغل فقط بالحرب ، يبدأ هذا الحكم بحلول الفساد في الطبقات الحاكمة وظهور نزعات فردية وخلافات بينهم ، مما سيؤدي إلى زوال الدولة ، يؤدي هذا النظام إلى ظهور طبقة مالكة تستأثر بالملكيات الخاصة ، ومن ثمة يظهر النـزوع إلى الحرب و النظام العسكري ، وهذا نظام فاشل حسب أفلاطون لا تنشأ فيه دولة عادلة.

\* النظام الأوليجارشي :

هو نظام يقسم المجتمع إلى طبقة غنية وأخرى فقيرة ، يظهر بينهما نزاع شديد ، بحيث تتصارع الطبقة الغنية على الثروات وتتمادى في ممارسة رغباتها ومطامعها بدل الاهتمام بأمور الحكم والرعية ، أما الطبقة الفقيرة ولما تلقاه من إهمال من الطرف الحاكم تتآمر على الطبقة الحاكمة ، والتآمر في هذه الدولة يكون من كل طبقة على الأخرى ، فلا تعرف هذه الدولة الاستقرار السياسي لعدم اتصاف أهلها بمبادئ العدل والمساواة .

\* النظام الديموقراطي :

عندما يبلغ الصراع بين الطبقة الحاكمة وطبقة الفقراء مداه يظهر النظام الديموقراطي، فالفقراء يشكلون حزبا فيما بينهم ويثورون على الطبقة الحاكمة ، ومن ثمة يسيطرون على السلطة ، ويتحول الحكم من الأقلية إلى الأغلبية التي تنادي بالحرية والمساواة .

إلا أن هذا النظام مهدد فقد يتحول من نظام حرية إلى نظام استبداد ، وذلك عندما يفرط الديموقراطيون في الدعوة إلى الحرية يؤدي ذلك إلى الفوضى في المدينة ، فينتهي الأمر بظهور زعيم يضم إليه فئة تناصره ، ثم يلجأ إلى القوة لإضعاف معارضيه ومنه تتحول الحرية إلى استبداد .

\* النظام الديكتاتوري :

نظام يقوم على القوة إذ لا يمكن للحاكم أن يظل في الحكم إلا إذا مارس كل أنواع الاستبداد والطغيان والتسلط ، يستعين فيه الحاكم بأنصار لتوطيد حكمه ، ويجعل أموال الدولة في خدمة مصالحه وأغراضه في السيطرة ، إلا أن هذا النظام لا يدوم طويلا لأن الأنصار الذين استعان بهم الحاكم سينقلبون عليه لإسقاط هذا النظام .

\* نخلص في الأخير إلى القول أن الدولة التي يؤسس لها أفلاطون هي دولة مثالية لا يمكن أن تتحقق في الواقع ، لكنها رغم ذلك تعتبر أشهر محاول للتنظير للدولة ، ومصدر إلهام للكثير من الفلسفات اللاحقة عليها .

\* إن مبادئ فلسفة أفلاطون في الوجود والمعرفة سيكون لها أثرها الواضح على فلسفته السياسية ، فهو لم يتخلص من المثالية والمفاهيم الكلية والجوهر في كلامه عن الدولة والقانون والحكم والطبقات وغيرها .

\* كما انطلق أفلاطون في بناء نظريته في المعرفة من نقد ه للسفسطائيين سيؤسس لنظريته في الدولة من النقطة نفسها أي نقد السفسطائيين ، وغرضه هو نزع الطبيعة المادية عن مفهوم الدولة والقانون .

\* إن فلسفة الدولة عند أفلاطون تؤسس للنظام الطبقي ، أي أن أفلاطون قسم المجتمع إلى طبقات وجعل لكل طبقة مهام من الطبقة العليا إلى الطبقة الدنيا .